

حماية الحدود

مراقبة سياسة الحماية للاتحاد الأوروبي

النشرة الإخبارية 3

14 أكتوبر 2024

"الشيء الوحيد الأسوأ من كونك أعمى هو أن تكون مبصراً ولكن بلا بصيره"

هيلين كيلير

المحتويات

	عن هذه النشرة
	التحرير/ الافتتاحية
	المنهج والتطورات الإقليمية
	إدارة الحدود
	الميزانيات والتمويل
	الشروط
	الإبعاد والإعادة
	شراكات الهجرة
	أخرى
	تجاهل السبب الأصلي للكارثة: الإتحاد الأوروبي والسودان
	مساندة الإتحاد الأوروبي للأنظمة الديكتاتورية الغاشمة

عن هذه النشرة

إن هذا المشروع، الذي يقوم به جهاز رقابة الدولة والسيطرة على الهجرة؛ ويقوم بتمويله الاتحاد الأوروبي القومية وخططه وممارساته معروفة، ولعمل هذا فإنه يسعى لتسليط الضوء على اثرها علي حقوق الأشخاص المهاجرين، بالإضافة الى المستويات الديمقراطية التي تقوم على الشفافية والمحاسبة، إنها تخاطب قلبه في المعلومات العامة عن طريق نشر وثائق الإتحاد الأوروبي ذات الصلة، في هذه المرحلة، أساساً تلك التي تُنتج أو تُناقش بواسطة الإتحاد الأوروبي. وهي أيضاً تتابع فيض المعلومات التي تُنتج في عدد من مؤسسات الإتحاد الأوروبي، ومن مجموعات العمل ومن الحكومات الوطنية المشاركة في أجنده الوكالات الوطنية عن طريق تلخيص موضوعات الحديث والتطورات الوطنية، أو عن طريق تحليل عميق للأحداث الرئيسية.

التحرير/ الافتتاحية

بُعثت مؤسسات الإتحاد الأوروبي بعد السكون الصيفي الي الحياة مرة أخرى، وسياسة الحماية وتنظيم الهجرة تبقى ثابتة في الأجنده- وما كان هنالك أي شك في أنها سوف تختفي منها. فمنذ الأول من يوليو قامت السلطات المجرية بشغل دور المجلس الجمهوري، ففي ان هذا، لدرجة ما، وظيفة شكلية، فان الدولة العضو مع الجمهورية أيضاً لديهم طاقة ستة أشهر يمكنهم من خلالها تطوير خياراتهم السياسية.

إن السلطات المجرية على الرغم من كراهيتهم العميقة "لبروسلس"، فإنهم أكثر سعادة لاستخدام أجهزتها لتقديم إجراءات اشد صرامة لكبح الهجرة. ويأتي هذا خلال صوت عالي وواضح في الوثائق المنشورة في هذه النشرة، مع أوراق جمهورية تدعو الى اعمال جديدة لزيادة الإبعاد، شراكة أعمق في السيطرة على الهجرة مع دول غير أعضاء في الإتحاد الأوروبي، قيود اشد صرامة لمنح التأشيرة، وجملة أخرى من الإجراءات.

بالطبع، في كثير من الأوجه، فان هذا يزيد ببساطة لمسة المجر لسياسة ثابتة لمدى طويل من خيارات الإتحاد الأوروبي. ان نظام الاوربان دون شك يزداد شجاعة نتيجة لانتصارات اليمين المتطرف في الانتخابات في كافة انحاء الإتحاد الأوروبي. ان ظهور إجراءات وطنية فظه ضد الهجرة تم اقتراحها بواسطة حكومات دول أعضاء برغم اختلاف الاتجاهات السياسية، فليس مهماً من في السلطة، فمن المرجح أنهم سيقومون بجعل المهاجرين كبش فداء.

ان الآثار السلبية لتلك السياسات لا تمضي بدون التعرف عليها. ان الإتحاد الأوروبي ليس كتلة واحدة. فمؤسساته الخاصة تُعلم أن الدعم المستمر لى والتعاون مع تونس في سياسة الهجرة "سيتطلب تحقيق توازن متزايد الصعوبة بين مصداقية الإتحاد الأوروبي من حيث القيم واهتمامه في البقاء منخرطاً بشكل بناء." ومع ذلك، توصل نفس التقرير إلى أن التعاون بحاجة إلى تعميق. "القيم الأوروبية" بشكل متزايد تصبح مفضلة في هذا التوازن المفترض.

وتقدم تحليلات هذا الإصدار دعماً مؤسفاً لهذا الادعاء. ولم تورد ورقة الرئاسة المجرية بشأن منطقة البحر الأبيض المتوسط الوسطى القمع السياسي والانتهاكات العنيفة التي عانى منها

المواطنون والمهاجرون في تونس ومصر وليبيا. وفي ورقة الرئاسة المجريه السابقة عن الوضع في السودان، برأي مراسلنا إما انها عمياء عن أو بتعمد الجهل بالأولويات السياسية الرئيسية في محاصرة اللاجئين- تتغلب على خيارات المساهمة الإيجابية في حل سلمي للصراع المدمر في البلاد.

وهذا لا يعني ان نقول ان الاتحاد الأوربي لم يقدم الدعم الإنساني للمنطقة، النقود، الكثير منها- قد ذهب لتشاد، جنوب السودان ودول أخرى في المنطقة التي تأوي الغالبية العظمى اليها للذين اجبروا على الفرار من السودان. كما انها أيضاً الحالة ان عون الاتحاد الأوربي وتمويل التنمية تبرز بشكل متزايد لمكافحة الهجرة، بالإضافة الي التمويل الجاري لحماية الحدود ومكافحة الهجرة.

ومن خلال مجموعة التنسيق للهجرة، الجسم السري الذي أنشئ في عام 2021، يحاول الاتحاد الأوربي والدول الأعضاء لتنسيق صرفهم الخارجي للصرف على مكافحة الهجرة. وعلى كل، لا توجد بشكل خاص معلومات عن المجموعة ماعدا القليل من الإشارات لها في وثائق مغمورة.

نحن قد حصلنا حتى الآن على اجندة من كل اجتماعات المجموعة، التي تمّ نشرها مع هذه النشرة. وهذه لا تكشف الكثير، بالرغم انها توضح كيف انها إجراءات صعبة وخفيفة تجلس جانب الى جانب معاً في بلاط سياسة الاتحاد الأوربي.

في يونيو 2023، ناقشت المجموعة مشروع لدعم حرس الشواطئ المصري وحرس الحدود بالمراقبة والتفتيش والإنقاذ بمدتها بالأدوات. بعد شهر تمّ دعم تشاد وجنوب السودان واثيوبيا لمقابلة أحوال النزوح في السودان، وغيره من مشروعات.

في السنة المقبلة من المرجح ان مقترحات لميزانية الاتحاد الأوربي سوف تنشر وسيكون هناك ضغط متعاطم لتمويل أكبر للهجرة وضبط الحدود، عند حدود الاتحاد الأوربي وبعده. وسوف يكون من الضروري وقف مزيد من التمويل الشعبي/ الجماهيري الذي يتم صبه في سياسات ضارة ومضادة للإنتاج والمشروعات.

ان فهم أفضل لتلك السياسات، المشروعات والجهات التي من خلالها يتم تقديمها، يمكن ان تلعب دوراً أساسياً في النضال من أجل هجرة آمنة وأكثر إنسانية وسياسات لجوء. وكالعادة، نرجو ان النشرة يمكن ان تساهم الى ذلك الفهم.

"ان المعرفة لا تعادل تلقائياً السلطة/ القوة، ولكنها لا غنى عنها"

كرس جونس

حرس دولي

الموضوعات والتطورات الإقليمية

ان الوثائق المختصرة أدناه تمّ انتاجها لى أو نوقشت بواسطة خمسة أحزاب عمل من الاتحاد الأوربي:

- ✓ الجوانب الخارجية للهجرة حزب العمال (EMWP).
- ✓ المجلس الاستراتيجي عن الحدود، الهجرة (SCIFA)
- ✓ حزب عمل الفيزا/ تأشيرة الدخول/ الخروج.
- ✓ حزب العمال عن الحدود.
- ✓ حزب العمال عن التكامل، الهجرة والابعاد.

وهي تحوي ايضاً وثائق نوقشت أو وضعت بواسطة جهاز العمليات للإبعاد الخارجي للهجرة، ومجموعة التنسيق عن الهجرة، التي تجمع ممثلين للمجلس الأوربي والدول الأعضاء.

كل الوثائق الواردة هنا، وأكثر تمّ وضعها في ارشيفنا للوثائق التي تحوي مقاطع عن المجلس الأوربي والعدالة والشئون الداخلية.

المحتويات:

- إدارة الحدود.
- الميزانيات والتمويل.
- الشروط.
- الابعاد وإعادة الدخول.
- شراكات الهجرة.
- غيرها.

إدارة الحدود

أفضل الحلول والمستجدات اللازمة في مجال الحدود المشتركة

ورقة للنقاش

- ✓ النقاط المفتاحية
- نداءات لاهتمام خاص لتقوية حدودنا الخارجية عن طريق أفضل/ أحدث الحلول في مجال إدارة الحدود المشتركة.
- الرئاسة المجرية تريد المشاركة في المعلومات والمعرفة في أحدث تقنيات الدول الأعضاء، فورنتكس وغيرها من النشطاء.
- ان احد المقترحات المحدده ان تقوم الرئاسة بإعداد مقارنة لمختلف الحلول المستخدمة في الدول الأعضاء.
- ✓ المؤلف: الممثل المقبل للرئاسة المجرية في مجلس الاتحاد الأوروبي.
- ✓ الي: مجموعة العمل لمجلس الحدود المشتركة (للاتحاد الأوروبي_ اسلندا/ ليشستين/ النرويج/ السويد).
- ✓ تاريخ الوثيقة: 27 يونيو 2024.
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 11335/24
- ✓ التصنيف: محدود.

التقرير نصف السنوي 1/2024 - تقييم انكشاف الحدود- ورقة للنقاش

- ✓ النقاط المفتاحية
- منذ 2019 إدارة الحدود ظهرت الي الوجود، وكان على الوكالة القيام بتقييم انكشاف الحدود الخارجية للدول الأعضاء.
- تهدف هذه الوثيقة الي بدء مناقشة بين مندوبين للحدود احدث تقرير، الذي يعتبر محظوراً ولم يتم بعد جعل الحصول عليه متاحاً.
- ✓ المؤلف: الممثل المقبل للرئاسة المجرية في مجلس الاتحاد الأوروبي.
- ✓ الي: مجموعة العمل لمجلس الحدود المشتركة لدول الاتحاد الأوروبي_ اسلندا/ ليشستين/ النرويج/ السويد).
- ✓ تاريخ الوثيقة: 27 يونيو 2024.
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 11338/24
- ✓ التصنيف: محدود.

برنامج العمل للرئاسة المجرية (مجموعة عمل الحدود)

- ✓ النقاط المفتاحية
- تركز على " حدود أوروبية منيعة، نظام مقاوم للكوارث"، واحد من الثلاث اسبقيات للشئون الداخلية للمجلس الرئاسي المجري.
- تحت ذلك العنوان، الاسبقيات تشمل " المستجدات وأفضل الحلول، أكبر نظم تكنولوجيا المعلومات والرقمية ومنتجات الفرونتكس"
- الورقة الواحدة من التقديم حذفت
- ✓ المؤلف: الممثل للرئاسة المجرية في مجلس الاتحاد الأوروبي.
- ✓ الي: مجموعة العمل على الفرونتكس.
- ✓ تاريخ الوثيقة: 12 يوليو 2024.
- ✓ رقم الوثيقة: وك 10075 / 2024 أي ان أي تي.
- ✓ التصنيف: محدود.

الميزانيات والتمويل

اجندة مجموعة التنسيق عن الهجرة تحت ال NDICI-GE ومختلف مجموعات الأوربي للميزانيات الثنائية.

21 أجندة للاجتماعات من ديسمبر 2021 الي ابريل 2024:

3 ديسمبر 2021
18 فبراير 2022
1 ابريل 2022
17 يونيو 2022
19 أكتوبر 2022
16 نوفمبر 2022
24 نوفمبر 2022
25 يناير 2023
30 مارس 2023
4 مايو 2023
2 يونيو 2023
4 يوليو 2023
27 يوليو 2024
18 ديسمبر 2023
6 فبراير 2024
11 مارس 2024
12 ابريل 2024
22 مايو 2024
12 يونيو 2024

منطقة الشرقية- دعم منع الصراع والترابط الاجتماعي (Ares (2024)5425698)

- مشروع بقيمة 2 يورو ممول بواسطة NDICI-GE عمود الدعم السريع لعموم أوروبا.
- ان إجراءات هذه المساعدة الخاصة ذات 18 شهراً تهدف الي منع واحتواء الصراعات عن طريق تقوية الترابط الاجتماعي بين الدول المضيفة، المهاجرين والعائدين. وفقاً لاتجاه التوحيد للاتحاد الأوربي للخلافات والكوارث الخارجية ، وهذا العمل سوف يحسن التعاون الاقتصادي والبيئي للمجتمعات المضيفة واللاجئين خارج المعسكرات في القدس الشرقية خاصة، وسوف يدعم منع الصراع، آليات الحل والإدارة المتعلقة

بحوكمة الموارد الطبيعية، وخاصة من خلال التخطيط المجتمعي التشاركي وتنفيذه لتحسين وصول المجتمعات إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية"

○ 9 يوليو 2024

○ 29 يوليو 2024

الشروط

نحو الجيل الثاني من اتفاقية تسهيل التأشيرة؟ نظرة عامة والطريق إلى الأمام

✓ النقاط الرئيسية:

- خمسة فقط من اتفاقيات تسهيل التأشيرة الـ 13 الحالية قابلة للتطبيق بالكامل
- تقترح الرئاسة التحرك نحو "جيل" جديد من اتفاقيات التأشيرة.
- تتضمن مقترحات لقيود جديدة، على سبيل المثال لتمكين تعليق اتفاقية التأشيرة لأسباب تتعلق بالأمن القومي، أو ربطها بتوافق دولة ثالثة مع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

✓ المؤلف: الرئاسة البلجيكية لمجلس الاتحاد الأوروبي

✓ إلى: فريق عمل التأشيرة

✓ تاريخ الوثيقة: 15 مايو 2024

✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس. 9887/24

✓ التصنيف: محدود

اقترح لقرار تنفيذي من جانب المجلس بشأن تعليق بعض أحكام اللائحة (EC) 810/2009 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس فيما يتعلق بالصومال

✓ النقاط المفتاحية

- اقتراح من شأنه أن يفرض قيودًا وحدودًا على إصدار تأشيرات شنغن للمواطنين الصوماليين
- الاقتراح هو استجابة لتعاون الصومال "غير الكافي" مع عمليات الإبعاد التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي
- يوضح الاقتراح أن هناك بالفعل قيودًا شديدة على المواطنين الصوماليين الذين يتقدمون بطلب للحصول على تأشيرات شنغن أو يحصلون عليها - على سبيل المثال، "ست دول أعضاء لا تعترف بأي وثيقة سفر صادرة عن الصومال، وسبع دول أخرى تعترف فقط بجوازات السفر الدبلوماسية أو الخدمية"

✓ المؤلف: المفوضية الأوروبية

✓ إلى: فريق عمل التأشيرة

✓ تاريخ الوثيقة: 23 يوليو 2024

✓ رقم الوثيقة: وثيقة المفوضية COM(2024) 324 final/2 - المجلس الوثيقة

REV 1 12536/1/24

✓ التصنيف: لا يوجد

الإبعاد وإعادة الدخول

نحو سياسة عودة أكثر حزمًا

✓ النقاط المفتاحية:

- تقول إن الوضع "الاستثنائي" يتطلب "استجابات استثنائية مع الأساس الضروري في القانون، وفي نفس الوقت مراعاة الحلول المبتكرة" غير التقليدية "لمعالجة تدفقات الهجرة المختلطة"

- من أجل زيادة عمليات الإبعاد، "يجب توسيع مجموعة أدوات السياسة"، باستخدام سياسة التجارة، و"الاستخدام الأكثر استراتيجية للتمويل الخارجي للاتحاد الأوروبي"، والروابط بين الهجرة والسياسات الخارجية الأخرى للاتحاد الأوروبي
- تلاحظ أن الدول الثالثة يمكن أن توفر "الوساطة" لدعم ترحيل الأشخاص الذين لديهم إدانات جنائية إلى دول مثل سوريا وأفغانستان، مع اقتراح أن الدول الثالثة قد تعمل أيضًا كـ "مراكز عودة" للاتحاد الأوروبي.
- ✓ المؤلف: الرئاسة المجرية لمجلس الاتحاد الأوروبي.
- ✓ إلى: لجنة الممثلين الدائمين.
- ✓ تاريخ الوثيقة: 9 سبتمبر 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 13129/24
- ✓ التصنيف: محدود

جعل أنظمة العودة أكثر فعالية: التحديات المرتبطة بالسلامة العامة والأمن الوطني - ورقة مناقشة الرئاسة

- ✓ النقاط المفتاحية:
- يذكر عددًا من المبادرات التي تم إطلاقها أو الاحتمالات التي تمت مناقشتها لزيادة عمليات الإبعاد
- ينصب التركيز الرئيسي على "التحديات المرتبطة بالسلامة العامة والأمن الوطني التي يفرضها الأشخاص الذين لا يمكن إعادتهم"، استعدادًا لمناقشة في اجتماع SCIFA في 27 سبتمبر
- يُطلب من الوفود ما إذا كان بإمكانهم تصور إجراء من جانب الاتحاد الأوروبي بشأن ترحيل الأفراد الذين يشكلون تهديدات أمنية "الذين يأتون من دول ثالثة حساسة"، وكيف يمكن لوكالات الاتحاد الأوروبي المشاركة
- ✓ المؤلف: الرئاسة المجرية لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ إلى: اللجنة الاستراتيجية للهجرة والحدود واللجوء
- ✓ تاريخ الوثيقة: 13 سبتمبر 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 13170/24
- ✓ التصنيف: محدود

سياسة تأشيرة الاتحاد الأوروبي - تقسيم لرمز التأشيرة

- ✓ النقاط المفتاحية:
- تقييم المفوضية الأوروبية لقانون تأشيريات الاتحاد الأوروبي
- دخلت النسخة المعدلة من القانون حيز التنفيذ في فبراير 2020
- إحدى القضايا التي تمت مناقشتها في التقرير هي التعاون بشأن إعادة القبول
- ✓ المؤلف: المفوضية الأوروبية
- ✓ إلى: الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ تاريخ الوثيقة: 19 أبريل 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثائق المجلس: 6253/24، ADD 1 و ADD 2 - وثيقة المفوضية: 108 SWD(2024) النهائي، 109 SWD(2024) النهائي، 146 SEC(2024) النهائي
- ✓ التصنيف: لا يوجد

ورقة مناقشة الرئاسة حول الخطوات نحو نظام عودة يعمل بشكل جيد

- ✓ النقاط المفتاحية:

- تلاحظ أن المفاوضات بشأن نسخة جديدة من توجيه العودة "توقفت" وأن عدد عمليات الإبعاد من الاتحاد الأوروبي "لا يزال أقل بكثير من المستوى المتوقع".
- تهدف الورقة بناء على المناقشات في النصف الأول من عام 2024 "لاستكشاف الاتجاهات المحتملة من منظور أكثر تشغيلية".
- تركز الوثيقة على كيفية ضمان "عودة الأشخاص الذين يشكلون خطرًا أمنيًا" وتسريعها.

- ✓ المؤلف: الرئاسة المجرية لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ إلى: فريق العمل المعني بالتكامل والهجرة والإبعاد (IMEX)
- ✓ تاريخ الوثيقة: 18 يوليو 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 12149/24
- ✓ التصنيف: محدود

تقسيم مستوى تعاون الدول الثالثة بشأن إعادة الدخول في عام 2023

- ✓ النقاط المفتاحية:
- التقرير السنوي المستخدم لتحديد ما إذا كان ينبغي إخضاع الدول لعقوبات التأشيرة لعدم التعاون مع عمليات الإبعاد من الاتحاد الأوروبي.
- يتضمن تقييمات لأكثر من 30 دولة.
- كما ذكرت منظمة Statewatch، يدعو التقرير إلى جهود متجددة لتسريع إجراءات الإبعاد وإعادة القبول لتلبية الجداول الزمنية المنصوص عليها في تشريعات الهجرة الجديدة في الاتحاد الأوروبي.
- ✓ المؤلف: المفوضية الأوروبية
- ✓ إلى: الأمين العام لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ تاريخ الوثيقة: 23 يوليو 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 11797/24- وثيقة المفوضية 340 COM(2024) النهائية
- ✓ التصنيف: مقيد

معلومات من الرئاسة بشأن مشروع تحريبي للاعتراف المتبادل بقرارات العودة

- ✓ النقاط المفتاحية:
- التشريع الجديد الذي دخل حيز التنفيذ في عام 2023 يجعل من الممكن وضع تبنهات بشأن قرارات العودة في نظام معلومات الشنغن، وجعلها مرئية لجميع الدول الأعضاء.
- هذه الممارسة، التي تهدف إلى ضمان الاعتراف المتبادل بقرار العودة بين الدول الأعضاء، "فعّالة من حيث الشروط العامة" ولكنها "لا تزال تفتقر إلى التوقيت والكفاية في بعض الحالات"؛ لذلك، تطلق الرئاسة المجرية مشروعًا تجريبيًا بين 18 أغسطس و18 نوفمبر لتغيير الوضع، وهو ما تم توضيحه في الوثيقة
- ✓ المؤلف: الرئاسة المجرية لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ إلى: فريق العمل المعني بالتكامل والهجرة والإبعاد (IMEX)
- ✓ تاريخ الوثيقة: 18 أغسطس 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس WK 10475/24 INIT
- ✓ التصنيف: محدود

شراكات الهجرة

الوضع الحالي في السودان وتأثيره على المنطقة - ورقة الرئاسة

- ✓ النقاط المفتاحية:

- على الرغم من النطاق الهائل للكارثة الناجمة عن الصراع في السودان، فإن عدد المواطنين السودانيين الذين يصلون إلى الاتحاد الأوروبي كان "منخفضًا نسبيًا" بين أبريل 2023 ومايو 2024، عند 8162.
- تحدد الوثيقة الوضع بالنسبة للنازحين، الذين يبلغ عددهم عشرات الملايين، سواء داخل السودان أو في الدول المجاورة مثل تشاد ومصر.
- لا تقدم الوثيقة أي توصيات أو مقترحات للتحرك من جانب الاتحاد الأوروبي، لكنها تقول إن الوضع في السودان "يستحق المزيد من الاهتمام".
- ✓ المؤلف: الرئاسة المجرية لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ إلى: فريق العمل المعني بالجوانب الخارجية للجوء والهجرة (EMWP)
- ✓ تاريخ الوثيقة: 11 يوليو 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 11375/24
- ✓ التصنيف: محدود

الوضع الهجري الحالي في أفغانستان - ورقة الرئاسة

- ✓ النقاط المفتاحية:
- يناقش الوضع في أفغانستان بعد استيلاء طالبان على السلطة في عام 2021، مشيرًا إلى أن "هناك العديد من الدلائل" على أن البلاد "تتطور إلى دولة شرطة ثيوقراطية" الدولة".
- لمحة موجزة عن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية قبل دراسة "تأثير الهجرة" واستجابة الاتحاد الأوروبي (بما في ذلك أرقام التمويل)، وقسم طويل نسبيًا عن أنشطة اللجنة الدولية للصليب الأحمر
- يتعلق السؤال الأول من سؤالين ينتهي بهما البحث بـ "الوضع فيما يتعلق بالمهاجرين الأفغان، بما في ذلك القضايا الجنائية"، مما يشير إلى أن الاهتمام الرئيسي يتعلق بالأفغان في الاتحاد الأوروبي.
- ✓ المؤلف: الرئاسة المجرية لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ إلى: فريق العمل المعني بالجوانب الخارجية للجوء والهجرة (EMWP)
- ✓ تاريخ الوثيقة: 16 سبتمبر 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 12991/24
- ✓ التصنيف: محدود

نظرة عامة على الطريق الأوسط - البحر الأبيض المتوسط - ورقة الرئاسة

- ✓ النقاط المفتاحية:
- مصر وليبيا وتونس هي دول "ذات أهمية كبيرة" و"جهود مكافحة التهريب وحماية الحدود" التي تبذلها السلطات الليبية والتونسية كانت مهمة في الحد من الإبعاد. في أعقاب الاتفاق بين الاتحاد الأوروبي ومصر
- في مارس/آذار 2024، "لم يبد الجانب المصري بعد اهتمامًا بإبرام بيان مشترك بشأن الهجرة والتنقل"، ويبدو غير مهتم بالتوصل إلى اتفاق مع اليوروبول، لكن "العمل الفني" مستمر.
- تشيد الوثيقة أيضًا بالتعاون مع تونس، لكنها تشير إلى عدم الاهتمام بتوقيع اتفاقية مع اليوروبول.
- ذهبت بعثتان من الاتحاد الأوروبي إلى ليبيا هذا العام، حيث "ناقشا أجندة شاملة للهجرة"، وتشير الوثيقة إلى أن التعاون يمكن أن يشمل العمل على "منع المغادرة".
- ✓ المؤلف: الرئاسة المجرية لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ إلى: فرقة العمل المعنية بالجوانب الخارجية للجوء والهجرة (EMWP)

- ✓ تاريخ الوثيقة: 15 يوليو 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 11373/24
- ✓ التصنيف: محدود

الوضع الهجري على الطرق الغربية للبحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي - ورقة الرئاسة

- ✓ النقاط المفتاحية:
 - الاعتراف بدور الدولة في خلق رحلات خطيرة: "... نظرًا للضوابط المتزايدة على مضيق جبل طارق وساحل البحر الأبيض المتوسط، يحاول المهاجرون غالبًا الانطلاق من شواطئ صخرية يصعب الوصول إليها ويضطرون إلى اختيار مناطق مخفية يصعب الوصول إليها للرسو، مما يزيد من خطر وقوع الحوادث في البحر."
 - ومع ذلك، فإن الوثيقة تلقي باللوم في المقام الأول على المهربين فيما يتعلق بالخطر الذي يهدد الأشخاص الذين يعبرون البحر
 - تقدم الوثيقة لمحة موجزة عن التعاون مع المغرب والجزائر وموريتانيا، بما في ذلك معلومات عن التمويل الذي تبلغ قيمته مئات الملايين من اليورو
- ✓ المؤلف: الرئاسة المغربية لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ إلى: فريق العمل المعني بالجوانب الخارجية للهجرة واللجوء (EMWP)
- ✓ تاريخ الوثيقة: 13 سبتمبر 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 12988/24
- ✓ التصنيف: محدود

تحديث بشأن حالة التعاون الخارجي في مجال سياسة الهجرة

- ✓ النقاط المفتاحية:
 - وثيقة مطولة يتم تحديثها وتوزيعها بانتظام بين الوفود في المجلس
 - تتضمن قوائم بالاجتماعات والأحداث المتعلقة بالحوارات الثنائية بين الاتحاد الأوروبي والدول الأخرى، فضلاً عن مشاركة الاتحاد الأوروبي في العمليات المتعددة الأطراف
 - مفيدة لتحديد الاجتماعات والأحداث التي يمكن تقديم طلبات الوصول إلى الوثائق بشأنها
- ✓ المؤلف: خدمات المفوضية
- ✓ إلى: مجموعة العمل المعنية بالجوانب الخارجية للجوء والهجرة (EMWP)
- ✓ تاريخ الوثيقة: 15 يوليو 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 11374/24
- ✓ التصنيف: محدود

أخرى

المستفيدون من الحماية المؤقتة في الاتحاد الأوروبي - ورقة مناقشة الرئاسة

- ✓ النقاط المفتاحية:
 - تلاحظ الجهود الكبيرة التي بذلت للترحيب بالأوكرانيين، المستفيدين من توجيه الحماية المؤقتة
 - تتناول الورقة في المقام الأول "القرارات المستقبلية بشأن تشكيل الانتقال من الحماية المؤقتة"
 - المناقشة التي ستعقد في اجتماع SCIFA في 27 سبتمبر
- ✓ المؤلف: الرئاسة المغربية لمجلس الاتحاد الأوروبي

- ✓ إلى: اللجنة الاستراتيجية للهجرة والحدود واللجوء
- ✓ تاريخ الوثيقة: 20 سبتمبر 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 13171/24
- ✓ التصنيف: محدود

الحالة العامة لمنطقة شنغن - بارومتر شنغن +

- ✓ النقاط المفتاحية:
 - وثيقة واسعة النطاق
 - تمّ تأطير تهريب المهاجرين باعتباره تهديدًا رئيسيًا لـ "الأمن الداخلي"
 - تمّ توزيعها قبل اجتماع مجلس شنغن في 10 أكتوبر
- ✓ المؤلف: خدمات المفوضية
- ✓ إلى: الوفود
- ✓ تاريخ الوثيقة: 23 سبتمبر 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 13507/24
- ✓ التصنيف: محدود

الموقف واستقبال المتقدمين للحصول على الحماية الدولية بعد القرار السليبي لحق اللجوء - ورقة مناقشة

- ✓ النقاط المفتاحية:
 - تغطيتها Statewatch هنا
- ✓ المؤلف: الرئاسة المجرية لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ إلى: فريق عمل اللجوء
- ✓ تاريخ الوثيقة: 25 سبتمبر 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 13517/24
- ✓ التصنيف: محدود

مراجعة وضع المستفيدين من الحماية الدولية - ورقة مناقشة

- ✓ النقاط المفتاحية:
 - تغطيتها Statewatch هنا
- ✓ المؤلف: الرئاسة المجرية لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ إلى: فريق عمل اللجوء
- ✓ تاريخ الوثيقة: 25 سبتمبر 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 13518/24
- ✓ التصنيف: محدود

التقرير السنوي بموجب آلية تعليق التأشيرة: تقييم منتصف المدة ومدخلات للتقرير التالي

- ✓ النقاط المفتاحية:
 - تأتي الوثيقة استجابة لاقتراح الرئاسة البلجيكية لنهج مشترك لتقييم التقرير السنوي للمفوضية بشأن آلية تعليق التأشيرة.
 - معلومات جوهرية قليلة في الوثيقة باستثناء ما يتعلق بتأشيرات مواطني كوسوفو.
 - تنتهي بأسئلة للمندوبين تهدف إلى إعلامهم بالمناقشات في مجموعة عمل التأشيرة.
- ✓ المؤلف: الرئاسة البلجيكية لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ إلى: مجموعة عمل التأشيرة
- ✓ تاريخ الوثيقة: 15 مايو 2024

✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 9888/24

✓ التصنيف: محدود

مناقشة افتتاحية حول إحصاءات نظام معلومات التأشيرات واللجوء (عروض تقديمية)

✓ النقاط المفتاحية:

- يحتوي على عروض تقديمية من بلجيكا والسويد والمفوضية الأوروبية حول العلاقة بين التأشيرات واللجوء.
- عرض بلجيكي: فهم العلاقة بين التأشيرة واللجوء باستخدام نظام معلومات التأشيرات.
- عرض سويدي: استخدام نظام معلومات التأشيرات في عملية اللجوء.
- عرض للمفوضية الأوروبية: إحصاءات نظام معلومات التأشيرات واللجوء.

✓ المؤلف: الأمانة العامة للمجلس.

✓ إلى: مجموعة عمل التأشيرات.

✓ تاريخ الوثيقة: 26 يونيو 2024

✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس WK 9149/2024 INIT

✓ التصنيف: محدود

تقييم الرئاسة البلجيكية

✓ النقاط المفتاحية:

- عرض يقدم لمحة عامة عن العمل الذي تمّ تنفيذه تحت الرئاسة البلجيكية، والذي يغطي التغييرات التشريعية والمناقشات الاستراتيجية و"الأمر الأخرى".
- ✓ المؤلف: الرئاسة البلجيكية لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ إلى: مجموعة عمل التأشيرات
- ✓ تاريخ الوثيقة: 24 يونيو 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس WK 9052/2024 INIT
- ✓ التصنيف: محدود

أولويات الرئاسة المحررة القادمة

✓ النقاط المفتاحية:

- عرض يوضح أولويات الرئاسة المحررة في مجال العدالة والشؤون الداخلية، ومن بينها "تعزيز الجهود المشتركة في البعد الخارجي للهجرة".
- يتضمن أيضًا أولويات فريق عمل التأشيرات.
- ✓ المؤلف: الرئاسة القادمة.
- ✓ إلى: مجموعة عمل التأشيرات.
- ✓ تاريخ الوثيقة: 24 يونيو 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس WK 9053/2024 INIT
- ✓ التصنيف: محدود.

إن التحاوب المقترح من الاتحاد الأوروبي عن "الإعلان التفسيري" لجمهورية بيلاروسيا بتاريخ 31 يوليو 2023 بشأن المادة 20 من بروتوكول مكافحة تهريب المهاجرين عن طريق البر والبحر والجو، المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة تهريب المهاجرين - اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة الدولية - وثيقة عمل من خدمات المفوضية - نسخة منقحة

✓ النقاط المفتاحية:

- مسودة مذكرة من الاتحاد الأوروبي إلى الأمم المتحدة.
- تتعلق بخلاف بشأن محاولة بيلاروسيا تقديم تفسير مُعين للقانون الدولي.

- ✓ المؤلف: الرئاسة المغربية لمجلس الاتحاد الأوروبي
- ✓ إلى: فريق العمل المعني بالتكامل والهجرة والإبعاد (إبعاد IMEX)؛ فريق العمل المعني بالقانون الدولي العام.
- ✓ تاريخ الوثيقة: 24 يوليو 2024
- ✓ رقم الوثيقة: WK 10337/2024 REV 1
- ✓ التصنيف: محدود

نحو خطوة أكثر استراتيجية للاتحاد الأوروبي حيال سياسة التأشيرة - وضع استنتاجات المجلس

- ✓ النقاط المفتاحية:
 - تسعى الرئاسة المغربية إلى وضع مجموعة من استنتاجات المجلس بشأن سياسة تأشيرات الاتحاد الأوروبي.
 - تسرد الوثيقة خلال الجوانب المختلفة لسياسة التأشيرة والتغييرات المحتملة، وتشمل: مراجعة نظام الغاء التأشيرة، التنفيذ المحتمل لمنح سلطة السفر الأوروبية ونظام المعلومات (ETIAS) "إجراءات مقيدة" في الحالة وجود "معاملة سيئة" لاستخدام نظام التأشيرة المجاني/ الحر، ونظام معلومات التأشيرات المنقح والإحصاءات المتعلقة بالتأشيرة واللجوء، و" تصادق التأشيرة" لتشجيع التعاون مع عمليات الإبعاد.
 - وتبين الوثيقة أيضًا تفاصيل الطرق التي تُجرى فيها المفاوضات بشأن اتفاقيات التأشيرة مع قطر ثالث يمكن استخدامها للحصول على التعاون في مجالات الأمن والهجرة.
- ✓ المؤلف: الرئاسة المغربية لمجلس الاتحاد الأوروبي.
- ✓ إلى: مجموعة عمل التأشيرة/اللجنة المختلطة (الاتحاد الأوروبي-أيسلندا/النرويج وسويسرا/ليختنشتاين)
- ✓ تاريخ الوثيقة: 6 سبتمبر 2024
- ✓ رقم الوثيقة: وثيقة المجلس 12930/24
- ✓ التصنيف: محدود

تجاهل الأسباب الجذرية للكارثة: الاتحاد الأوروبي والسودان

- مكتب إعلام القرن الأفريقي، عن طريق موقع migration-control.info

في يونيو/حزيران، وزعت الرئاسة البلجيكية لمجلس الاتحاد الأوروبي ورقة عن السودان على فريق العمل المعني بالجوانب الخارجية للجوء والهجرة. قدمت الوثيقة لمحة عامة عن حالة الحرب والنزوح في هذا البلد، والتي استمرت منذ أبريل/نيسان 2023. وهي تغفل العديد من القضايا الحاسمة لفهم الوضع بشكل هادف.

تحسين "القدرة على الصمود"

الوثيقة:

- ✓ الوضع الحالي في السودان وتأثيره على المنطقة - ورقة الرئاسة (pdf)
- ✓ أرشيف وثيقة الاستعانة بمصادر خارجية للحدود.

يوضح القسم التمهيدي للورقة أن مصلحة الاتحاد الأوروبي في البلاد مرتبطة بأجندة مكافحة الهجرة.

قالت الرئاسة البلجيكية (التي تولت منصبها من يناير إلى يونيو 2024) إنها تهدف إلى معالجة "الأسباب الجذرية للهجرة والنزوح القسري"، والسعي إلى "التعاون المتوازن مع بلدان المنشأ"

والعبور الرئيسية وبناء الشراكات". وهذا يتطلب "المراقبة المستمرة لمسار الهجرة"، لتحليل التأثير المحتمل لحالات الأزمات على الاتحاد الأوروبي والأدوات المتاحة لدينا لتحسين قدرتنا على الصمود".

لدى السودانيين أسباب وجيهة للفرار. كانت الحرب المستمرة، منذ البداية، تهدف إلى تدمير النسيج الاجتماعي للثورة السودانية، التي بدأت في ديسمبر 2018 وأطاح بها انقلاب الجنرالات في أكتوبر 2021.

لا توجد حكومة شرعية يمكن إجراء مفاوضات السلام معها. هناك طرفان في الصراع: قوات الدعم السريع، التي تم إضفاء الشرعية عليها سابقًا من خلال شراكة الاتحاد الأوروبي للعمل كحرس حدود، تحت قيادة حميدتي (محمد حمدان دقلو). لقد تطورت قوات الدعم السريع من الجنجويد، الذين كانوا مسؤولين عن الإبادة الجماعية في دارفور في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهم يعملون في تحالف وثيق مع الإمارات العربية المتحدة. الطرف الآخر هم القوات المسلحة السودانية وأنصارهم الإسلاميين، الذين يأملون في الفوز بالحرب والسلطة على مدى السنوات العشرين المقبلة.

تشارك الإمارات العربية المتحدة وقوات الدعم السريع في مفاوضات السلام التي تقودها الولايات المتحدة وتزعم أنها منفتحة على تقديم المساعدات الإنسانية للأشخاص الذين طردتهم هم أنفسهم من دارفور والخرطوم والجزيرة والقضارف والنيل الأزرق، مما تسبب في أكبر أزمة إنسانية ونزوح داخلي في العالم. تتحدث المجالس النرويجية والدمركية للاجئين عن أزمة مجاعة "بأبعاد تاريخية". لن يكون السودان كما كان بعد الحرب. ستتنتشر الصناعة الزراعية وقطعان الماشية الكبيرة في المناطق التي اعتاد الناس العيش فيها. سيتم نهب مناجم الذهب، وستتحول المدن إلى أماكن للفقر.

عشرة ملايين نازح، مليونان منهم فروا إلى بلدان مجاورة – ولكن الشاغل الرئيسي للاتحاد الأوروبي يتعلق بثمانية آلاف سوداني تمكنوا من الوصول إلى الاتحاد الأوروبي "بطريقة غير شرعية"، ومعظمهم عبر الطريق المميت عبر البحر الأبيض المتوسط. وتشير الوثيقة إلى "القدرة على الصمود". إنها القدرة على الصمود "الأوروبية"، وليس قدرة الفارين. وفي التفاعل بين خفر السواحل والميليشيات، ونظام اللجوء في الاتحاد الأوروبي وفرونتكس، ما المقصود بالقدرة على الصمود بخلاف "إبعادهم"؟

ما الذي تصفه الوثيقة بشكل صحيح

يصف القسم الثاني من هذه الوثيقة بشكل صحيح الوضع في السودان: الكارثة، والأطراف المتحاربة، ومفاوضات السلام الفاشلة والمؤتمرات الإنسانية. كما لا يوجد الكثير مما يمكن انتقاده في القسم الثالث، الذي يشير إلى آثار تحركات اللاجئين على البلدان المجاورة. وقائمة الأرقام صحيحة، فضلاً عن وصف الوضع الصعب في مخيمات اللاجئين في تشاد، وحالة اللاجئين الذين تم تحويلهم إلى وضع غير قانوني في مصر، وعمليات الدفع من هناك إلى منطقة الحرب. في الواقع، من المستحيل إخفاء مدى الكارثة الحالية في السودان.

بعد شهر واحد من نشر الوثيقة، بدأت سيوسرا المفاوضات تحت رعاية الولايات المتحدة. لقد فشلت لأن الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي يريدان إعادة إنتاج نفس هيكل الاقتصاد الاستخراجي والتابع من خلال جلب الفصائل النيوليبرالية إلى كرسي السلطة. وهذا يتجاهل صوت غالبية الشعب السوداني الممثل في المنظمة الشعبية الواسعة الانتشار للجان المقاومة ورؤيتهم السياسية لإنهاء الحرب.

ومع ذلك، هناك الكثير مما لا تقوله الورقة.

ما تخفيه الورقة

"تم التعاقد على تمويل إضافي مع شركاء التنفيذ الدوليين (بعد عدم المشاركة السياسية مع سلطات الدولة، مما يعني عدم تقديم أي تمويل للسلطات الفعلية)".

أما بالنسبة للشركاء الدوليين، فإن الإمارات العربية المتحدة تجرت تحت علم الهلال الأحمر، وتسلم المساعدات والأسلحة بنفس طائرات الشحن. لا يتم ذكر الجهات الفاعلة الحيوية الأخرى التي تقدم الإغاثة الإنسانية في السودان في الوثيقة ولا يدعمها الاتحاد الأوروبي. ومن بين أبرز هذه الجهات لجان المقاومة العديدة، التي لا تزال نشطة في العديد من المناطق.

كانت هذه اللجان المدنية الإنجاز الأكثر أهمية للمجتمع المدني في الثورة، ولكن كل الجهات الفاعلة الدولية المعنية تعمل على استنزافها، ويتم تقليص السكان إلى مشكلة إنسانية يجب إدارتها. وتصف ورقة الاتحاد الأوروبي تدمير "النسيج الاجتماعي بدرجة كارثية". إن إنجازات الثورة، التي كان من الممكن أن تساعد في إصلاح هذا النسيج الاجتماعي، يتم تقويضها - إن لم يتم القضاء عليها تمامًا - من خلال الترتيب الذي توصل إليه الاتحاد الأوروبي والجهات الفاعلة الأخرى مع الإمارات العربية المتحدة في محادثات السلام في جنيف.

"السياق الجيوسياسي المتغير يجعل السودان أكثر أهمية للمصالح الجيو استراتيجية للاتحاد الأوروبي"

"المصالح الجيو استراتيجية" - هذا الحذاء أكبر من حجم الاتحاد الأوروبي. لقد أصبحت شرق إفريقيا لعبة في يد مصالح الإمارات، وبدرجة أقل مصالح المملكة العربية السعودية ومصر وإثيوبيا وتركيا. وتتحالف أوروبا مع مصالح دول الخليج، وخاصة الإمارات العربية المتحدة، التي أعلنت الولايات المتحدة للتو أنها حلفائها الإقليميين الأكثر أهمية. إن الغرب القديم يحتاج إلى دولارات النفط والشراكات في مجال الطاقة على نطاق يتجاوز كثيراً ما قد توفره شرق أفريقيا.

ولكن الإمارات العربية المتحدة تتبع استراتيجيتها الخاصة، والتي بالإضافة إلى التعامل بشكل خاص مع العمال المهاجرين، تتعلق باللوجستيات والاستثمار والنفوذ من خلال "حزام الرشوة" (المصمم لتعزيز الروابط الوثيقة مع جيوتي والصومال وإثيوبيا وكينيا ومصر وتشاد). ومنذ الثورة العربية، كانت الإمارات العربية المتحدة تدفع باستمرار بأحد مصادرة للثورة موجهة ضد الحركات الديمقراطية لصالح السياسات الإسلامية. وسواء كان ذلك للأفضل أو الأسوأ، فإن الاتحاد الأوروبي يسمح للإماراتيين بأن تتصرف على هواهم. وتشكل هذه التكتلات الجيوسياسية أحد الأسباب الجذرية للعديد من المشاكل في المنطقة، وخاصة فيما يتصل بطرد السكان ومخيمات اللاجئين المكتظة في تشاد وكينيا وأماكن أخرى.

احتواء اللاجئين قبل كل شيء

ومع ذلك، فإن السبب الجذري الأكثر أهمية لمشاكل الاتحاد الأوروبي في شرق أفريقيا وغرب آسيا وشمال أفريقيا هو أن الجهود الرامية إلى احتواء اللاجئين تتجاوز كل الأولويات السياسية الأخرى. وقد أدى هذا إلى دعم الاتحاد الأوروبي لمليشيات قوات الدعم السريع لسنوات، مما ساهم في تعزيز سمعتها الدولية. ولهذا السبب وحده، يتحمل الاتحاد الأوروبي جزءاً من اللوم على صعود قوات الدعم السريع كفاعل دولي.

ولكن الأهم من ذلك بكثير في نظرنا هو الثمن الباهظ للغاية لاحتواء اللاجئين في شمال إفريقيا، والذي يشارك فيه الاتحاد الأوروبي بوسائل علنية وسرية. تذكر ورقة الاتحاد الأوروبي حوالي 8000 لاجئ من السودان شقوا طريقهم عبر طريق البحر الأبيض المتوسط المركزي، لكنها لا تذكر عشرات الآلاف الذين تقطعت بهم السبل في ليبيا وتونس والذين يكافحون حاليًا لكسب لقمة العيش في مخيمات غير رسمية في بساتين الزيتون، أو الذين يتم ترحيلهم إلى الصحراء، بعد اعتراض قواربهم من قبل خفر السواحل التونسي.

نهج بديلة للاتحاد الأوروبي لدعم السودان

ليس هذا هو المكان المناسب لمناقشة التفضيلات السياسية للناخبين الأوروبيين. إنها تتعارض بشدة مع التطورات العالمية وتتسبب في أزمة عميقة في الديمقراطيات الغربية. كان من مسؤولية الطبقة السياسية أن تسعى إلى إيجاد توازن بين الناخبين الأوروبيين ومصالح السكان في الجنوب العالمي. وبدلاً من ذلك، فإنهم يتبعون السرديات اليمينية، وبالتالي يحفرون قبورهم بأيديهم.

وفيما يتعلق بالسودان، كان من الممكن أن تجد هذه المسؤولية السياسية نقطة انطلاقها في ثلاثة مجالات:

هناك طرق لدعم لجان المقاومة (RC) في السودان وإشراكها في سيناريو حلول السلام. وهذا يحافظ على أجزاء على الأقل من النسيج الاجتماعي السوداني على قيد الحياة، وفي الوقت نفسه، يخلق آليات لتوزيع المساعدات الإنسانية داخل البلاد، حيث لا تقل الحاجة إليها عن مخيمات اللاجئين. والاستثمار في لجان المقاومة هو السبيل الوحيد لمنع اللاجئين من إجبارهم على عبور الحدود وإنقاذ آخر موارد الديمقراطية للسودان.

كان من الممكن للاتحاد الأوروبي أن يحافظ على مسافة حاسمة من الإمبريالية الإقليمية الجديدة كما تمارسها الإمارات، والتي تنطوي على الترويج لشكل من أشكال الرأسمالية التي تستخدم الناس فقط كقوة عاملة متنقلة وترى أنهم في وضع أفضل في مخيمات اللاجئين.

الترحيب باللاجئين السودانيين في الاتحاد الأوروبي كما فعل الأوكرانيون. إن هؤلاء الناس سوف يكسبون المال ويدعمون أقاربهم بأفضل ما يستطيعون. وهذا من شأنه أن يجمع تحويلات مالية أكبر كثيراً مما قد يستطيع الاتحاد الأوروبي أن يحشده.

إن تمويل الاتحاد الأوروبي للقضايا الإنسانية كبير بالفعل. وعلى نحو مماثل، تقدم الإمارات أيضاً قدرًا كبيراً من المال. ولكن هذه الأموال لها مذاق لاحق: فالإمارات تريد التخلص من الأشخاص الذين يزعمون استثماراتها، في حين يسعى الاتحاد الأوروبي إلى صد اللاجئين. وهذا في واقع الأمر تحالف بين الأشرار.

خلاصة القول

إن الوثيقة تسلط الضوء على **عمى** الاتحاد الأوروبي – أو صمته المتعمد – تجاه قضيتين بالغتي الأهمية:

دور الإمارات العربية المتحدة في تأجيج حرب السودان الذي لم يستطع حتى مجلس الأمن تجاهله في تقريره الصادر في أبريل 2024

لقد لعبت الإمارات العربية المتحدة دورًا مزعجًا للاستقرار بشكل ملحوظ في الصراع السوداني المستمر، مما أدى إلى تكثيف الحرب التي دمرت المنطقة بالفعل وأجهدت الموارد الإنسانية الدولية. من خلال تزويد قوات الدعم السريع بمساعدات عسكرية كبيرة ودعم مالي، مكنت الإمارات العربية المتحدة أحد أكثر الجهات الفاعلة عدوانية في الصراع السوداني.

ساهم هذا الدعم الخارجي في تصعيد وإطالة أمد الأعمال العدائية، مما جعل من الصعب على أي من الجانبين السعي إلى السلام أو على الوسطاء الدوليين التفاوض على وقف إطلاق النار. لم يؤد هذا التدخل إلى تأجيج العنف فحسب، بل أدى أيضًا إلى زعزعة استقرار المناطق المجاورة، مما أدى إلى زيادة استنزاف المساعدات الإنسانية وإحداث نزوح واسع النطاق، مع فرار الملايين من مناطق الصراع.

على الرغم من الإدانة الدولية، فإن تدخل الإمارات العربية المتحدة المستمر في السودان يعكس طموحات جيوسياسية أوسع تتجاهل التداعيات الإنسانية الشديدة، مما يجعلها عاملاً حاسماً في تفاقم أزمة السودان.

إن تجاهل الاتحاد الأوروبي للجان المقاومة السودانية أدى إلى إضعاف جهود بناء السلام والمرونة المحلية في السودان بشكل خطير

تمثل هذه المنظمات الشعبية، المتجذرة في مجتمعات السودان والتي تشكل محور المقاومة المدنية، صوتًا قويًا للحكم الديمقراطي والعدالة الاجتماعية. ومن خلال تهميش لجان المقاومة، فشل المجتمع الدولي في تسخير واحدة من أكثر القوى تنظيمًا وتأثيرًا في السودان من أجل السلام.

إن هذا الاستبعاد ينفر الجهات الفاعلة المحلية التي تمتلك معرفة لا تقدر بثمن بالنسيج الاجتماعي والسياسي للصراع والتي تلعب دورًا فعالًا في حشد الدعم المجتمعي للمقاومة اللاعنفية والانتقال الديمقراطي.

وبدون إشراك هذه المجموعات، فإن مبادرات السلام معرضة لخطر أن يُنظر إليها على أنها منفصلة عن إرادة الشعب السوداني، مما يقلل من شرعيتها وفعاليتها. إن الاعتراف واستدعاء لجان المقاومة يكون ضروريًا للتأكد من جهود إقرار السلام ممكنة/ متاحة بناءً على أرضية الدعم الشعبي المحلي، الذي يصبح لازماً وضرورياً لأي حل مستدام لمشكلة السودان.

مساندة الإتحاد الأوربي للأنظمة الديكتاتورية العاشمة: ما من نهاية في الأفق

- ياشا ماكانيكو، مراقبة دولية

كانت الهجرة عبر البحر الأبيض المتوسط موضوعاً دائماً في الإتحاد الأوربي لأكثر من عشرة سنوات. وفي يوليو قامت مجموعة عمل للإتحاد بمناقشة مسودة ورقة عن الجوانب الخارجية للهجرة كتبت بواسطة مجلس الرئاسة المجري، مركزة على مصر، ليبيا و تونس، ناقشت ان التحديات قد تفاقمت وصارت أكثر تعقيداً في 2023. ويشمل ذلك مخاطر في البحر و التدهور في الاحوال المعيشية، البنية التحتية و المساعدات الانسانية على الأرض. وكما اجرت العادة , فما من ذكر الا قليلاً عن الدور الذي يلعبه الإتحاد الأوربي بسياساته للهجرة في انتاج تلك التحديات.

معلومات: زيادة في ثلاث سنوات لعبور حدود الابيض المتوسط.

الوثيقة:

- نظرة عامة لطريق البحر الابيض المتوسط - ورقة رئاسيه .
- نظرة فاحصه لوثيقة الحدود من الارشيف.

إن 2023 , زادت أعداد العبور غير القانوني للبحر الابيض المتوسط للسنة الثالثة على التوالي , الارقام التالية للأشخاص الذين تم تسجيل عبورهم :

- 2021-67,724
- 105,561 -2022
- 158,020 - 2023

الجنسيات الرئيسية التي سجلت كانت بنغلاديش , مصريون , غينيون , تونسيون و من ساحل العاج. وهناك زيادة في اعداد البركنيون , ماليين و سودانيين . و كانت هناك انخفاض في الوافدين من شمال افريقيا في 2023.

- 57.2% جزائريين
- 45.1% مصريين
- 1.8% تونسيين

صارت ليبيا الدولة الرئيسية للمغادره ب 56% من المجموع , مُبحرين من تونس. سجلت زيادة في الوافدين في مارس 2024 , عقب الزيادة في الربع الثالث 2023. الاختلافات

الموسمية , تعتمد أيضا على تقلبات الطقس , وهي ليست نادرة و على العموم فان معدل الزيادة كان اقل من السنه السابقة- كما اوردت الوثيقة.

عوامل أولية وراء الاختلافات الجديدة

ترتبط الرئاسة المجرية تلك الاختلافات الى قليل من العوامل الاولية. أولها "الشراكة الكاملة" بين الاحاد الاوربي وحدود تونس، تشمل مسحات سياسية في الهجرة و حركة السكان. وهي ايضا تعزوههم الى جهود مكافحة التهريب و حماية الحدود لكل من سلطات ليبيا و تونس.

وتورد الورقة ايضا مضاعفة الاجراءات ضد الهجرة غير القانونية في تلك البلدان لعوامل متعددة . والامثلة تشمل "تفاقم الازمه الاقتصادية" و "Regalive puplic" مفاهيم سلبية للجمهور عن الهجرة" . ان ارتفاع الابعاد من بلدان شمال افريقيا يتوقع ان يظل اولوية.

إن دعم الاتحاد الاوربي لتلك الاهداف هو ايضا في اتجاه ان يكون اولوية على الرغم من فطاعة عواقبه في حقوق الانسان. و هذا يشمل الجهود الجارية لزيادة التعاون الى ملاحقة و تحطيم مجموعات الجريمة المنظمة المشغلة بالتهريب عن طريق انشاء قوات عمل مكرسة "للتحري و العمليات".

وتحوي خطة العمل ايضا ملامح جهود لي:

- تحسين معلومات حديثة و دقيقة و مبادلات استخبارية مع اوربا "وبروجست"
- تحسين التحريات في المصدر , في الترانزيت و الدول المستقبلية بطول الابيض المتوسط.

عن التحريات، تقول وثيقة الرئاسة ان الوحدة الحربية المكلفة بعمليات باوربا البحر المتوسط (OTE) , التي انشئت كجزء من خطة "لاميدبوس" المكونة من عشره نقاط متفق عليها في 2023 , قد "ادت الى نتائج مثمرة" . فهي تعني وسيلة ل "تطوير التعاون العملياتي" بين الدول الاعضاء وغيرهم.

التردد المصري حيال اتفاقية التعاون مع أوربا

بالرغم من تلك الكلمات الدافئة، فيبدو ان ليس كل شركاء الاتحاد الاوربي في شمال افريقيا مهتمين بالتعاون البوليسي الوثيق. و تشير الوثيقة الى ان مصر مترددة للموافقة على تصريح عن الهجرة و الحركة و زيادة تعاونها مع اوربا.

و تصف الوثيقة مصر بان لديها "كميه كبيرة من سلالة المهاجرين" , ولكنها بدون مغادر تذكر منذ 2017. على كل فهي قطر ترانزيت لأشخاص ينتظرون للوصول الى نقطة مغادرة اساسا في ليبيا. وتقول الوثيقة "احصاءات لأعداد منذ 2022 تضع المصريين بين العشرة الاوائل من جنسيات غير اوربية متهمون بالمشاركة في المتاجرة بالبشر. وليس من الواضح ان ظهور الازمه من المهريين "الهجين" اوردت ايضا. وهؤلاء يشتغلون ترحيل شرعي وشبه شرعي وغير شرعي عبر مصر الى نقاط مغادرة اخرى. بالإضافة ليشراكة استراتجية و شاملة تم طرحها في مارس 2024 و مدعومة ب 7.4 بليون يورو للتمويل من 2024 الى 2027 . انها تحوي 6 اعمده:

- العلاقات السياسية
- الاستقرار الاقتصادي
- التجارة و الاستثمار الهجرة و الحركة
- الأمن و الديموغرافي
- رأس المال البشري

منذ ذلك الحين , اقترحت اللجنة بيان مشترك عن الهجرة و النزوح لتغطية ادارة الحدود , مكافحة التهريب , مكافحة الاتجار بالبشر , عودة المصريين مواطنين من الاتحاد الأوربي،

وعودة طوعية من مصر الي بلدانهم الاصلية" ودمج المهاجرين بالمجتمع المحلي، الهجرة القانونية، حرية انتقال العمالة واللجوء.

بالرغم من تلك التدابير، فمذكرة الرئاسة المجرية تقول ان " الجانب المصري لم يبدى أي اهتمام للتوصل الي اتفاقية مشتركة عن الهجرة والعبور" وبالمثل لم تظهر كبير اهتمام في مناقشة اتفاق لمبادلة معلومات شخصية مع اوربا".

من المحتمل انه بسبب هذا التردد ان مفوض الهجرة والشئون الداخلية، يلقا جوهانسن، سافر الي القاهرة في بداية سبتمبر لمحاولة اقناع الوزراء المصريين، وكان وزير الخارجية المجري هناك الأسبوع التالي، مقدماً نيره مخالفة لجوهانسن، فقال " ان بروساس تمثل الخطر، في حين ان مصر تمثل الحماية عند الوصول الي الحديث عن الهجرة.

ان المناقشات سوف تدور في جبهة أخرى؛ محادثات عن الهجرة علي مستوى عالي مع مصر تضم الخدمة العامة الاوربية، الخارجية واثنان من جنرالات المدراء في مجلس الإدارة، قد حُدد للانعقاد في 19 يوليو 2024.

تونس: الاخذ في الاعتبار الزيادة في المغادرة، اهمال فشل التفويض

ان اعداد الأشخاص القادمين من تونس وصلت الي مستوى قياسياً في إيطاليا يوليو 2022 (32371 شخصاً). وهذا حدث عقب انقلاب السلطة تحت قيادة الرئيس عباس سعيد. واستمر هذا النمط في 2023، حين ارتفع عدد الأشخاص الوافدين الي ثلاثة اضعاف 99,000. وتلك الأرقام ، من بين أشياء أخرى، أدت الي قيام الاتحاد الأوربي الي " شراكة استراتيجية عالمية" مع تونس، اتفق عليها في يوليو 2023.

الاتفاقية بُنيت علي الاتفاقية المشتركة للاتحاد الأوربي وتونس، والمكونة من خمسة أعمدة:

- الاستقرار الاقتصادي؛
- التجارة والاقتصاد؛
- نقل الطاقة الخضراء؛
- الاتصالات بين الشعوب؛
- الهجرة
- والتنقل.

وتلاحظ ورقة الرئاسة المجرية ان عمود الهجرة " ذا أهمية عالية". وفي نفس الوقت، فان تبادل المعلومات والشفافية " تظل مفتاحية".

الا انه، مثل مصر، لم تبد تونس اهتماماً بعقد اتفاقية تبادل معلومات مع اوربا؛ برغم من المفاوضات الجارية المعتمدة علي المجلس المفوض الذي يرجع تاريخه لعام 2018.

عن الدعم: فان تمويل الاتحاد الأوربي مازال مستمراً.

53 مليون يورو لتمويل مشروعات متعلقة بالهجرة تمّ التعاقد عليه في 2024 كجزء من 105 مليون يورو التزام من عون الاتحاد الأوربي وميزانية التنمية ، الجوار،،NDICI، وهذا يأتي زيادة علي حوالي 200 مليون يورو للبرامج الجارية.

ولطي هذا الامر، فان الرئاسة تقيم عالياً الجولة الثانية ل " شراكة المواهب" ، المائدة المستديرة التي عُقدت في يونيو 2024 كمثال للنجاح، المؤدي مبدئياً للاتفاق علي خارطة طريق مشتركة وطاولة مستديرة ثالثة في عام 2025. تهدف "شراكات المواهب" إلى تسهيل هجرة العمالة إلى الاتحاد الأوروبي.

إلى جانب دعم السلطات التونسية في اعتراض محاولات عبور البحر، مكّن تمويل الاتحاد الأوروبي المزيد من "العودة الطوعية" للأشخاص من تونس إلى بلدانهم الأصلية. وقد أدى ذلك إلى عودة 3300 شخص "طوعاً" بين يناير ومايو 2024. وهذه زيادة كبيرة مقارنة بـ 2500 شخص في عام 2023.

وفي الوقت نفسه، ساء الوضع في البلاد. وتقول الورقة إن تقديم الخدمات الأساسية من قبل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أعاقه "تدهور الوضع للمهاجرين في تونس". وهذا اعتراف نادر بالتطورات الضارة في الدولة الواقعة في شمال إفريقيا. ومع ذلك، لا يوجد ذكر للمسؤولية عن هذا التدهور. وبالمثل، لا يوجد رابط بين سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي والخروج الخارجي على الرغم من الدعوات العديدة التي وجهها المجتمع المدني.

ليبيا في سياق غير متماسك

وتلاحظ الرئاسة أن الوضع السياسي في ليبيا يجعل من الصعب تحقيق السلام والاستقرار. ويربط ذلك بوجود سلطتين تنفيذيتين: حكومة الوحدة الوطنية ومقرها طرابلس وحكومة الاستقرار الوطني في الشرق. ويتجاهل الإشارة إلى أن "خفر السواحل" في البلاد مجزأة على نحو مماثل.

وعلى الرغم من ذلك، فقد زاد التعاون الثنائي بين الاتحاد الأوروبي وسلطات طرابلس بعد مؤتمر المفوضية في نوفمبر/تشرين الثاني 2023 لإطلاق "تحالف عالمي لمكافحة تهريب المهاجرين". وتقول مذكرة الرئاسة إن العديد من المجالات قد تشهد تعاونًا معزّزًا، بما في ذلك:

- ✓ إدارة الحدود؛
- ✓ عمليات البحث والإنقاذ؛
- ✓ منع المغادرة؛
- ✓ حوكمة الهجرة الفعالة؛
- ✓ زيادة "العودة الإنسانية الطوعية"؛
- ✓ تحسين الحماية الدولية؛ و
- ✓ حقوق الإنسان والتعاون في مجال هجرة العمالة.

واقترحت الدول الأعضاء والمفوضية وخدمة العمل الخارجي الأوروبي الحذر والتدرج ومراقبة التنفيذ الفعال كأساس للتعاون مع ليبيا. ومع ذلك، يبدو أن التبادلات كانت مكثفة.

في فبراير/شباط، سافر ممثلو المديرية العامة للهجرة والشؤون الداخلية (DG HOME) والمديرية العامة للجوار ومفاوضات التوسع (DG NEAR) وخدمة العمل الخارجي الأوروبية إلى طرابلس لتبادل وجهات النظر مع السلطات الليبية. أبدى الجانب الليبي اهتمامه بتحسين التعاون في جنوب وشرق البلاد. ونقلوا "تركيزًا خاصًا على تعزيز مراكز الاستقبال وزيادة العودة الطوعية".

في مايو/أيار، زار وفد ليبي بروكسل. وهنا، أكدوا الانفتاح على التعاون بشأن "مكافحة الهجرة غير الشرعية، وتعزيز عمليات البحث والإنقاذ وزيادة الوصول إلى مراكز الاستقبال للمنظمات الدولية ودعم اللاجئين". وتحدث الجانب الأوروبي عن حلول بديلة للاحتجاز وتبسيط الإجراءات لزيادة العودة "الطوعية".

من 29 يونيو/حزيران إلى 2 يوليو/تموز، سافر وفد من الاتحاد الأوروبي إلى كل من طرابلس وبنغازي. وفي طرابلس، ناقشوا أجندة شاملة للهجرة. كانت العلاقات ديناميكية و"إيجابية". وفي بنغازي، كان الاجتماع بين السلطات المختصة والخبراء الفنيين البحثيين.

المخفي عن الأنظار: ما لم يُذكر

أولاً، تؤكد ورقة الرئاسة بشدة على إنفاذ القانون وتدابير الرقابة، دون النظر في آثارها. وتتجاهل إمكانية أن يكون نموذج سياسة الهجرة في الاتحاد الأوروبي واضطهاد الأنظمة الاستبدادية لمواطنيها هو جذر "التحديات" القائمة.

ومع ذلك، بينما تتجاهل هذه الإمكانية الواضحة، تدعي:

"في الأشهر المقبلة، قد يتضح ما إذا كانت جهود التعاون التي تم بذلها حتى الآن قادرة على معالجة الأسباب الجذرية للهجرة غير الشرعية وليس فقط العواقب".

ثانياً، هناك القليل من الاعتراف بشراكة الاتحاد الأوروبي مع مجموعات خطيرة. وفي حين تشير بشكل عابر إلى الميليشيات الليبية باعتبارها "مجموعات مسلحة"، فإنها تتجاهل مجموعات أخرى. وهذا يشمل المؤسسات التي تسلمت إليها الميليشيات أو تشابكت معها. أصبح هذا التواطؤ أكثر وضوحاً بعد مقتل عبد الرحمن الميلاد (المعروف أيضاً باسم بيجا). كما أنهم بيجا، قائد خفر السواحل الليبي في الزاوية، بالانتماء إلى جماعات إجرامية مرتبطة بالاتجار. قُتل في إطلاق نار على طريقة العصابات في الأول من سبتمبر في طرابلس. قد يخدم دعم الاتحاد الأوروبي لمثل هذه المنظمات والأفراد في زيادة أرباحهم. ويرجع ذلك إلى محاولات العبور المتكررة من قبل نفس الأشخاص العالقين في دائرة من الاعتراض في البحر والاحتجاز في ليبيا.

تحاول القضايا الجارية في المحكمة أيضاً تسليط الضوء على عدم شرعية عمل الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء. في سبتمبر 2024، رفعت منظمة الإنقاذ البحري ميديتيرانيا قضية أمام المحكمة الجنائية الدولية ضد وزير الداخلية الإيطالي ماتيو بياتيديوسي. كان بياتيديوسي قد تفاخر باعتراض 16220 شخصاً وإعادتهم إلى ليبيا في عام 2024. في أوائل أكتوبر، رفعت منظمة اللاجئين في ليبيا وفرونت ليكس قضية ضد فرونتكس. إنهم يطالبون بفرونتكس بوقف التواصل مع المهاجرين.

في أوائل أكتوبر/تشرين الأول، رفعت منظمة اللاجئين في ليبيا وفرونت ليكس دعوى قضائية ضد فرونتكس. وهم يطالبون بفرونتكس بالتوقف عن إبلاغ السلطات الليبية بموقع القوارب المنكوبة. وعلى الرغم من ذلك، يستمر التعاون بين فرونتكس وخفر السواحل الليبي دون انقطاع.

ثالثاً، من المتناقض أن القسم الخاص بتونس ينص على أن جميع الأنشطة التي يمولها الاتحاد الأوروبي "يجب أن تكون راسخة في إطار احترام حقوق الإنسان والكرامة الإنسانية لجميع المهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء، وفقاً للقانون الدولي".

شنت السلطات التونسية موجة من القمع ضد المعارضة السياسية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام والمحامين، إلى جانب التصريحات العنصرية والعنف الصريح ضد السكان السود في البلاد، والأشخاص الذين يتنقلون والأشخاص الذين يتصرفون تضامناً معهم.

ان المعاملة السيئة المجافية لحقوق الإنسان، خاصة تلك التي يتلقاها الأشخاص المسافرين عبر تونس، أصبحت أكثر سوءاً بعد توقيع "الشراكة الاستراتيجية والعالمية".

زيادة على ذلك، فإن حرس الشواطئ يهددون حياة العابرين عن طريق "ممارسات فظة وغير شرعية" كما تقول منظمة الازم فون. وتناقش المجموعة ان "تقوية قدرة تقنية القنص للحرس الوطني التونسي" وهذه مصممة ل " صنع نظام عدم المساعدة في البحر" و تقويض " ادفع الي الخلف".

ان منظمات المجتمع المدني في كلا الجانبين للبحر الأبيض المتوسط قد ادانو الاتحاد الأوروبي لتونس ودعوا الي وضع حد لها. ويبقى الانتظار لرؤية النتيجة - اذا كان هناك أي - لتفويض الرئيس سعيد 90% في الانتخابات الأخيرة سوف يكون لها اثر في مساندة الاتحاد الأوروبي.

رابعاً: ان التعاون مع مصر يقلق لأسباب عدة، ليس اقلها استهداف نظام السيسي لمعارضيه السياسيين. وكان هناك ايضاً دفع كبير لحجم اللاجئين الي السودان علي الرغم عن الصراع المسلح المحتدم.

أخيراً: ان أي اتفاقات تسمح بتبادل المعلومات الإحصائية بين تونس، مصر والاتحاد الأوروبي من المرجح ان تشمل معلومات لا يمكن الاعتماد عليها او معلومات تعذيب. طبقاً لوكالات

الاتحاد الأوروبي البوليسية، ان تلك تشكل جزء من مصادر المعلومات المستخدمة للتعمية او إجراءات حكم قضائي باللجوء. وهذا قد يهدد حياة الناس وحقهم في الحصول علي اللجوء.